

قنبلة موقوتة في المواقع الخارجية والملاذات الضريبية حماية الأصول والثروة والانتقال من مناطق الأزمات والمناطق الخارجية

حماية الأصول والثروة عبر الهيكلة وعمليات نقل الأصول الدولية

يفرض الوضع السياسي والاقتصادي في بعض مناطق العالم على الأفراد والشركات الأثرياء حماية أصولهم. يعد الانتقال بعيداً عن الوطن أو الانتقال تمامًا أمرًا غير مرغوب فيه دائمًا: فلا يرغب أحد في مغادرة موطنه الأصلي. ولكن يرغب العديد من الناس في تقليل الخطر إلى الحد الأدنى وزيادة الأمن من خلال تنويع مواقع أصولهم.

في بعض الأوضاع المثيرة للقلق بشكل خاص، لا يقتصر ذلك على مجرد تعزيز الأمن فهو مسألة تتعلق بتجنب الخسارة الكلية للأصول.

وتزداد صعوبة ضمان الأصول الخاصة والتجارية أكثر فأكثر حول العالم من المواقع غير الآمنة أو المعرضة للخطر أو المحظورة.

يوجد سيناريوهان بخصوص الأصول والثروة في المواقع شديدة الخطورة: أولاً، العملاء في المناطق غير المستقرة ومناطق الحرب، وثانيًا، العملاء في الدول الآمنة الذين يملكون أصولاً "متوقفة" في الملاذات الضريبية.

العملاء الذين يملكون أصولاً خارجية

لا يمكن لهؤلاء العملاء استخدام أصولهم الخارجية بسبب استحالة نقل المدفوعات إلى الدول المنظمة. وعادةً لا يمكنهم الاستثمار إلا من خلال السفر إلى المواقع الخارجية بأنفسهم وكثيرًا ما يوجد افتقار للتطلعات المستقبلية في هذه المواقع. وغالبًا ما تتعرض أصولهم للخطر بسبب غياب اللوائح المتعلقة بمديري الأصول وأوصيائها ويجب عليهم مواجهة انعدام اليقين بشأن المطالبات القانونية، بما فيها المطالبات المتعلقة بأصولهم الخاصة. وأخيرًا، يواجه هؤلاء العملاء خطرًا حقيقيًا يتمثل في مقاضاة المالك بتهمة الاحتيال الضريبي من قبل سلطات موطنه الأصلي، كما يمثل توريث أصوله الخارجية مشكلة.

يوضح هذا المقال الوضع والمنهجية التي يمكن استخدامها لحل هذه المشاكل مع احترام قوانين غسيل الأموال الدولية والآثار الضريبية المترتبة عليها.

العملاء في المناطق غير المستقرة

يواجه هؤلاء العملاء انعدام اليقين وغالبًا ما تتعرض أصولهم للخطر بسبب الوضع المحلي. يكون لديهم فرص محدودة لنقل أصولهم الموجودة خارج موطنهم الأصلي أو استخدامها ويفتقرون إلى المرونة بسبب قيود السفر. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة الشركات على العمل مقيدة بسبب الحظر التجاري والحواجز السياسية الأخرى وكذلك السلع والخدمات التي تخضع عادة لقيود الاستيراد والتصدير أو كليهما. عندما يرغب هؤلاء العملاء في إرسال الأموال أو تلقيها، يواجهون عوائق تتمثل في ضوابط النقد الدولي التقييدية، وأخيرًا، يفقدون إلى الخيارات عندما يتعلق الأمر بالاستثمار.

(I) حماية الأصول والثروة في المناطق الخارجية

من الخارج إلى الداخل:

لا يوجد مخرج للأصول الخارجية

ويغض النظر عن مواقع مثل أوروبا والولايات المتحدة، التي توفر مستويات عالية من الأمن ولكنها أيضًا تخضع للوائح بشكل صارم، فإن العديد من الدول الخارجية الصغيرة مهتمة بـ "استيراد" الأصول من قبل الأشخاص الأثرياء بصفتهم الشخصية. لقد دمجت بعض الدول حماية الأصول وإدارتها في نماذج أعمالها، وبفضل القواعد المالية المخففة و "اللوائح الاستثنائية المبتكرة"، فيمكن نقل الأصول إلى هذه الدول حتى اليوم. ووفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن أكثر من 17 تريليون دولار أمريكي "متوقفة" حاليًا من قبل الشركات والأفراد في الدول الخارجية. وهذا يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي!

في الواقع، بالإضافة إلى الشكوك المحتملة حول اليقين القانوني المستدام والاستقرار السياسي والاقتصادي، فهناك سؤال حول تنقل الأصول في هذه المواقع. وبعبارة أخرى، كيف يمكنك استرداد أصولك من هذه الدول؟ على سبيل المثال، إذا كنت تبيع عقارًا أو أوراقًا مالية في إسبانيا أو البرتغال أو ألمانيا، فيمكنك نقل الإيرادات إلى أي مكان في العالم في غضون ساعات قليلة ببساطة عن طريق تقديم مستندات البيع. إذا تم نقل نفس الإيرادات من دولة خارجية إلى موقع منظم، وبالرغم من لك، فإن المعاملة تتضمن جهدًا كبيرًا أو قد يكون مستحيلًا.

أكثر من 17 تريليون دولار أمريكي "متوقفة" من قبل الشركات والأفراد في الدول الخارجية.
وهذا يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي!

قنبلة موقوتة للملاك المستفيدين

لسنوات عديدة، استثمر الناس أصولهم في الشركات الخارجية والحسابات الخاصة الخارجية في مجموعة واسعة من المواقع لأسباب مختلفة. التواجد في "الملاذات الضريبية" مثل جزر فيرجن البريطانية أو بنما أو المواقع الخارجية التي يشتهر بها الأوروبيون، بما في ذلك ليختنشتاين وأندورا وقبرص ومالطا، هي أموال تُقدَّر بالملايين التي لا يمكن الاستفادة منها فعليًا في الاستخدام الاقتصادي، لأنه لا يمكن نقلها إلى الدول المنظمة.

تعد الأصول الخارجية، إن لم يُعلن عنها الملاك المستفيدين، مجرد "رأس مال غير مثمر" بالنسبة لملاكها بسبب عدم قابليتهم للتنقل. ليس ذلك فحسب، بل إنها تشكل قنبلة موقوتة ضريبية وإجرامية نظرًا لأنه، كما يتضح من فضيحة "وثائق بنما"، لم تعد هناك أية "مواقع آمنة" للأصول الخارجية المخبأة.

يزداد الضغط على الدول المنظمة -

أصبح مفهوم الموقع الخارجي للأصول عتيقًا

وبسبب الضغط الشديد والقوانين الصارمة المتزايدة في الدول المنظمة المتعلقة بمسائل مثل استخدام الأموال ونقلها، فهذه مجرد مسألة وقت قبل أن تتلاشى شرعية الأنظمة الخارجية بالكامل. والآن، تنسحب بعض البنوك الكبرى التي تدير الأصول في المواقع الخارجية لسنوات عديدة من هذه المناطق، وتغلق البنوك الصغيرة المحلية. في الواقع، نتوقع حدوث طفرة في حلّ المؤسسات المالية في المواقع الخارجية. ماذا سيحدث للأصول "المتوقفة"، لا يزال السؤال مطروحًا!

ستشكل الأصول الخارجية بشكل متزايد
معضلة للملاك المستفيدين

اليقين القانوني في الدول الخارجية - أي، إمكانية تأكيد الدعاوى القانونية من خلال المحاكم - متدنٍ. ويواجه الملاك المستفيدون من الأصول الخارجية مشكلة إضافية حيث أنهم لا يمكنهم المثول شخصيًا للدفاع عن الدعاوى الخاصة بهم، لأن فعل ذلك يتطلب منهم كشف هويتهم، وهذا بدوره يمثل لهم مخاطر في دولة إقامتهم.

كما يمثل توريث الأصول الخارجية مشكلة. تعد الحلول الخاصة ضرورية في المواقف التي تتضمن الميراث حيث يكون نقل التركة معقدًا للغاية لأن الميراث لم ينجح مسبقًا. يمكن أن يتم منح الأصول أو توريثها، ولكن لا يمكن استخدامها. قبول تركة الأصل الخارجي تعني أيضًا أن يتعرض الميراث لخطر المسؤولية الضريبية الجنائية.

وضع ضمانات من خلال نقل الأصول الخارجية

ما زال وضع ضمانات من خلال نقل الأصول الخارجية ممكنًا! يمكن نقل الأصول الخارجية وتأمينها من خلال عمليات النقل المنتظمة والمحمية قانونًا إلى المواقع المنظمة. لم يطرّور المستشارون المؤهلون المفاهيم فحسب، بل بنوا أيضًا الهياكل لتسهيل النقل القانوني للأصول الخارجية ومرة أخرى، يجب التقيد بجميع لوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب الحالية بصرامة، سيواجه أي محامٍ أو مستشار ضرائب بشارك بأي طريقة في معاملات غير قانونية، بطبيعة الحال، عواقب قانونية خطيرة.

وفي الختام، يعد نقل الأصول الدولي موضوعًا معقدًا ويتضمن وضع جوانب عديدة في الاعتبار. يجب أن يتلقى المالك المستفيد خطة جاهزة للتنفيذ فعليًا والتي تكون مضمونة فيما يتعلق بالقوانين واللوائح الضريبية، ويجب أن يستفيد من التنفيذ العملي لهذا المفهوم. النظرية البحتة وأكوار الأعمال الورقية غير كافية. لقد حان وقت العمل!

(II) كيفية حماية الأصول والثروة من مناطق الأزمات

لماذا تفشل عمليات نقل الأصول الدولية؟

في معظم الحالات، تفشل عمليات نقل الأصول بسبب الإعداد غير الملائم أو انعدام الإعداد تمامًا. عند نقل الأموال أو الودائع، على سبيل المثال، فقد يتم رفض عمليات النقل هذه من قبل الدولة المتلقية. عند حدوث هذا، فيتم وضع كلاً من المرسل والمتلقي لهذه المدفوعات بما فيها البنوك أو البنوك المركزية أو غيرها من السلطات على "القوائم السوداء". وغالبًا ما يؤدي هذا إلى التحقيق من قبل مؤسسات مكافحة غسل الأموال.

لهذا السبب، يجب أن يتم إعداد جميع معاملات الدفع بين المناطق الاقتصادية ذات اللوائح المختلفة بشكل صحيح! يقدم المستشار الجيد حلولاً فردية مضمونة تضع الآثار القانونية والضريبية في الاعتبار، حتى بالنسبة لعمليات النقل ذات الأحجام الصغيرة.

عمليات نقل الأصول والثروة يجب أن يتم تصميمها وهيكلتها و من ثم تنفيذها بشكل فردي

التنفيذ العملي

يجب ألا يقدم المستشار خطة فردية ابتكارية لنقل الأصول فحسب، بل يجب أيضًا تنفيذ الاستراتيجيات المتفق عليها بفعالية. وعلى نقيض المستشارين التقليديين أو البنوك التي تهتم بتحسين القيمة المضافة والترتيبات الضريبية، فيجب على مستشار نقل الأصول أن يخطو خطوة أخرى لخدمة عملائه في المواقف الفريدة التي يجدون أنفسهم فيها. وبالطبع، دائمًا ما تلعب العوامل الضريبية دورًا ولكن معظم أولويات العملاء تشمل الأمن وتنقل الأصول وفي بعض الحالات أيضًا حماية الأسرة وصحتها ومستقبلها.

المفهوم، الاستراتيجية، التنفيذ

يجب أن يتضمن نقل الأصول والثروة الجيد الخدمات التالية:

1. التحليل والتصميم

يجب أن يطرح مقدم الخدمة الأسئلة التالية: ما الذي يجب حمايته؟ كيف تتم تصفية الحيازات؟ ما الذي يمكن حمايته بالضبط وأين تكمن الأولويات الشخصية؟ بالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء الاهتمام للترتيبات المتعلقة بالميراث والتركبة وللاعمال التجارية وتخطيط الأسرة والحياة، بينما يجب النظر إلى المخاوف الضريبية في المواقف الحالية والمقبلة كهجرة "إقامة عالمية" وإقامة من خلال الاستثمار.

2. الاستراتيجية والهيكلية

هنا، يجب على مزود الخدمة أن يهتم بما يلي: هياكل الأصول الحالية، وتحديد الأصول المراد حمايتها، والمواقع المستهدفة المحتملة، وتنقل الأصول في الموقع المستهدف، ونقل الحقوق، ونقل الأموال ذاتها، وبالطبع، الامتثال، والقانون والضرائب.

يتمركز العملاء في جميع أنحاء العالم ويأتون من مناطق تشمل الشرقين الأدنى والأوسط، على سبيل المثال العراق وإيران وأفغانستان وسوريا، بالإضافة إلى العديد من الدول الإفريقية مثل ليبيا وتونس والجزائر ومصر والسودان. وكذلك يأتي عدد كبير من العملاء من روسيا وأوكرانيا والصين وعدد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية.

يجب أن يتواجد المستشار في منطقة عمله. ويمكنهم بهذه الطريقة فقط ضمان الخدمة الفردية وتنفيذ المشروع.

الحرية الشخصية والتنقل (الإقامة العالمية)

بالنسبة للعملاء الذين تكون خيارات سفرهم مقيدة، يمكن تدبير حرية السفر الكاملة وحق الإقامة في منطقة شنغن في الاتحاد الأوروبي لفترة غير محدودة. يتيح برنامج التأشيرة الذهبية الإسباني إمكانية السفر والإقامة غير المقيدين في الاتحاد الأوروبي، بشرط القيام بحد أدنى من الاستثمار بما يتجاوز 500,000 يورو في الممتلكات العقارية. لا توجد أية التزامات ضريبية مرتبطة بالدخل المكتسب خارج إسبانيا ولا يتعين الحضور الشخصي.

قد يحتاج العملاء من مناطق الأزمات أيضًا إلى الحصول على الإقامات وتصاريح الإقامة، وكذلك تصاريح العمل أو تأشيرات الطلاب، بالإضافة إلى جنسية الاتحاد الأوروبي للعميل وأسرته.

تنفيذ الهيكل

بمجرد إنشاء هيكل فردي، يمكن أن يبدأ التنفيذ. قد يتضمن هذا بعض الخطوات التالية أو جميعها:

يجب تطوير هيكل لمواقع مختارة من خلال الإقامات وتأسيس الشركات والشركات القابضة والمؤسسات. يجب ضمان التنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. يجب إعداد عمليات نقل المدفوعات وتنسيقها وتنفيذها، ويجب دراسة المستندات المطلوبة تقديمها وتقييمها وشراؤها والتحقق منها واعتمادها. يجب فتح الحسابات البنكية وإنشاء محافظ الأسهم والحصول على بطاقات الائتمان. يجب البحث في الأوراق المالية والاستثمارات والممتلكات وإجراء المفاوضات قبل الموافقة على المبيعات أو المشتريات أو الإجراءات وتطبيقها على شراء أو بيع الشركات أو ملكية الأسهم. قد تحتاج الشركات الحالية للعملاء إلى الاندماج أو الدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات في مواقع جديدة وآمنة، ويجب عليها التنسيق مع مراجعي الحسابات الخارجيين والخبراء ومقدمي الخدمات المالية. أخيرًا، يجب تنسيق وتنفيذ تصفية الأصول في بلد المنشأ (بما في ذلك بيع العقارات والاستثمارات وحيازات الأسهم والودائع والسلع الفاخرة والفن وما إلى ذلك) في حين قد تحتاج إلى شراء الشركات أو الأسهم المدرجة.

المفهوم الشامل

يجب أن يقدم المستشار الفني (محامٍ أو مستشار ضرائب) للعملاء خدمة شاملة تدمج بين مصالحهم الشخصية وتخطيط الأعمال. قد تختلف أحجام المشروعات بين 10 ملايين و مئات ملايين من اليورو.

تعد الخبرة التي يمكن إثباتها بالإضافة إلى السجل الجيد والعلاقات الممتازة مع المؤسسات والسلطات المالية ضرورية لنجاح نقل الأصول والثروة.

وبالطبع، سيكون كل مشروع مختلفًا، وسيطلب تحليلاً فرديًا. لا تتطلب كل حالة الخبرة في المسائل القانونية والمتعلقة بالضرائب والتصميم فحسب، بل تتطلب أيضًا مستوى عالٍ من الابتكار في تنظيم المشاريع.

الحلول الابتكارية والقانونية وتنظيم المشاريع للحلول الفردية

بالطبع، يجب أن تضع جميع التدابير المتخذة في الاعتبار توجيهات الامتثال الوطنية والدولية مثل قوانين حماية البيانات واللوائح المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب.

مواقع للأصول الخاصة بك

دائمًا ما يمكن اختيار المواقع المستهدفة في صميم أي استراتيجية. بالإضافة إلى التقارب الشخصي والعلاقات التجارية القائمة، فإن الروابط العائلية وكذلك العوامل القانونية والمتعلقة بالضرائب وأحيانًا العوامل السياسية أو الدينية تلعب دورًا أيضًا. يمكن تقسيم معايير اختيار موقع للأصول والثروة إلى مجموعتين: عوامل تجارية والعوامل الشخصية والفردية.

العوامل التجارية

وتشمل: فرصة للتجارة العالمية غير المقيدة؛ وسهولة نقل الأموال في جميع أنحاء العالم؛ وتنقل الأصول مما يسمح باستخدام وتوافر غير مقيد؛ وخيارات الاستثمار المربحة؛ خيارات الانسحاب من الاستثمارات؛ وحماية الاستثمارات واليقين القانوني؛ والمشهد الضريبي والقواعد؛ والاستقرار الاقتصادي والسياسي؛ وإمكانات النمو؛ وأسواق رأس المال والفوائد والعقارات وأيضًا خيارات شراء رأس المال.

العوامل الشخصية

بعض العوامل التي يجب مراعاتها هي: السفر غير المقيد، والإقامة والجنسية الوطنية؛ ولوائح الميراث؛ وجودة البنية التحتية والأمن الشخصي؛ والرعاية الصحية؛ والعروض التعليمية والثقافية؛ والجوانب الثقافية والأخلاقية والدينية؛ وجودة الحياة، والمناخ وأسلوب الحياة.

بالرغم من أن اللوائح الأوروبية المتعلقة بنقل الأصول والأموال من الدول غير الأعضاء، إلا أنه يمكن إجراء المعاملات التي تشمل أي مبالغ إذا تم تخطيطها وهيكلتها مسبقًا.

نقل الأصول إلى أوروبا

تعد مسألة المواقع المستهدفة لهيكل الأصول الدولية هي، في الواقع، هي الجزء الأكثر أهمية في المفهوم - ولكنه أيضًا الأكثر تعقيدًا. ومن حيث المبدأ، تُبدي كل الدول في العالم اهتمامًا شديدًا بالأفراد والمستثمرين الأثرياء. لكن، أدت اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2014 التي تلزم الدول المشاركة بالإبلاغ المتبادل عن الحسابات البنكية إلى تغيير المشهد العالمي. وإحدى العواقب تمثلت في رفض نقل مدفوعات المبالغ الكبيرة من مناطق معينة إلى بعض الدول المتلقية رفضًا تامًا؛ في أبسط الحالات، كان يتم إعادتها، ولكن في أسوأ الحالات، كان يتم حظرها من قبل السلطات.

بسبب استقرارها الاقتصادي وأمن استثماراتها، تعد الدول الأوروبية مثل إسبانيا وألمانيا وسويسرا من بين المناطق المستهدفة الأكثر شيوعًا لعمليات نقل الأصول. لا تقدم أي منطقة في العالم مستوى من تنقل الأصول وأمنها مشابهًا لذلك المستوى الموجود في أوروبا.

المؤلف: لويجي كارلو دي ميكو

دكتوراه في الاقتصاد، ماجستير القانون.
ماجستير التفاوض، مدرسة هارفارد للأعمال

الرئيس التنفيذي لـ De Micco & Friends (لرجال الأعمال والمستثمرين والأفراد كبار العملاء)

المحامون ومراجعو الحسابات

www.demicco.ch

الموقع: